

هم أنفسهم، على سعة علمهم وجزالة قدرهم، قد اختلفوا في ذلك، ولم يجمعوا على توثيق سلسلة من الرواة وتوهين من عداهم. فقد لعبت الأهواء السياسية، وفعل التعصب المذهبي، في عصور النقدة أنفسهم، طبيعتهما وفعنهما في عصور وضاع الحديث لذات الغايات والأهواء.

فليس على المسلمين اليوم، بل وفي كل عصر ومصر، إلا أن يجمعوا على ما أجمع عليه السلف الصالح من أن القرآن الكريم هو وحده الدستور الالهي الأول، المحفوظ من التغيير والتبديل، وأن السنة الصحيحة الثابتة هي ما تتسق وأحكامه فتفرع منها ولا تخالفها لا أصلاً ولا فرعاً؛ فلا يجوز لنا مهما كان سند الحديث قوياً أن نأخذ به أبداً إذا وضحت مخالفته للنص القرآني. كما لا يجوز رفض الحديث وإطراحه إذا لم يعارض أحكام النص الواضحة، بل يجتهد لاعتباره تفرعاً عن أصل من أحكام القرآن، ربما ظهر للسلف الصالح فعملوا به وخفى علينا. فنحن لا نرده عليهم بل نرده اليهم، دون أن نعطيهم قوة الحديث الموافق للنص الكريم. واننا لنرى بالاستاذ الباحثة المحب للحقيقة كائنة حيث كانت أن يعتبر العصمة عن الخطأ والهوى في السلف الصالح من نقاد الحديث، الذين تكبر فيهم اجتهادهم، ونشكر لهم جهدهم، ونحمد الله على ما خلدوه لنا من عمل مبرور في تصنيف الأحاديث النبوية ورواتها. ولكننا لا نعتبر أن عملهم بلغ حد الكمال فنسد على أنفسنا باب الاجتهاد والتبصر والمقارنة الذي فتحوه هم أنفسهم على مصراعيه أمامنا لتأسى بهم ونتبع خطواتهم الموفقة فنسير بجهدهم إلى مراتب أكمل. وخاصة في هذا العصر الذي خف فيه لدى المسلمين ضغط التعصب المذهبية الضيقة بما لقوا جميعاً من آثارها ونتائجها المذلة والمحمدة للفكر، وفتحوا أعينهم وأصاخوا بمسامعهم في جميع أمصارهم إلى دعوة التقارب التي تقوم بها "جماعة التقريب" في تأدية رسالة الإسلام الشريفة على صفحات مجلتها الغراء وفي مختلف مناحي النشاط الفكري والديني. والله الموفق إلى ما به الصلاح والفلاح في الدارين.